

Protection pénale de la possession : la jouissance paisible de la servitude de passage est un droit pénallement protégé (Cass. pén. 2002)

Identification			
Ref 15941	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 1843/6
Date de décision 02/10/2002	N° de dossier 9580/1999	Type de décision Arrêt	Chambre Pénale
Abstract			
Thème Crimes et délits contre les biens, Pénal	Mots clés نقض في المقتضيات المدنية, Droit réel immobilier, Infraction de dépossession, Insuffisance de motivation, Obstruction d'un passage, Possession, Protection pénale de la possession, Qualification juridique des faits, Servitude de passage, Cassation pour défaut de base légale, إغلاق الممر, حق المرور, حق عيني بالاتفاق, حماية جزائية للحيازة, جنحية الترامي, خرق القانون, نقضان التعليل, تكيف خاطئ للواقع, حيازة, خرق القانون, نقضان التعليل, تكيف خاطئ للواقع la partie civile		
Base légale Article(s) : 570 - Dahir n° 1-59-413 du 28 Joumada II 1382 (26 Novembre 1962) portant approbation du texte du Code Pénal Article(s) : 347 - 352 - Loi n° 22-01 relative à la Procédure Pénale	Source الذكرى 50 : N° قضاء المجلس الأعلى في المادة الجنائية : Revue		

Résumé en français

La protection pénale de la possession, ne se limite pas au bien immobilier lui-même mais s'étend à la jouissance effective d'un droit réel qui y est attaché, telle une servitude de passage. Viole la loi la cour d'appel qui écarte l'infraction de dépossession, prévue à l'article 570 du Code pénal, au seul motif que l'obstruction d'un chemin constituerait un simple différend civil, alors même que la jouissance paisible du passage par la partie plaignante était établie.

Saisie sur pourvoi de la partie civile, la Cour Suprême censure une telle analyse pour insuffisance de motivation. En refusant d'examiner si les faits d'obstruction caractérisaient une atteinte pénale protégée à la possession de la servitude, la cour d'appel a procédé à une qualification juridique erronée. L'arrêt est en conséquence cassé sur ses seules dispositions civiles, avec renvoi de l'affaire devant la même juridiction, autrement composée, pour qu'il y soit statué à nouveau dans le respect de la règle de droit précitée.

Résumé en arabe

ارتفاع المرور - إغلاق الطريق - تنفيذ حكم - الحيازة - حمايتها.
إغلاق الطريق بعد إجراءات التنفيذ يجعل القضاء الجزري مختصا في حماية الحيازة في الحق العيني المتعلق بارتفاع المرور كما يحمي
الحيازة في العقار نفسه.

Texte intégral

القرار عدد : 1843/6، المؤرخ في: 02/10/2002، الملف الجنحي عدد: 1999/9580

باسم جلالة الملك

وبعد المداولة وطبقا للقانون.

نظرا لعرضة النقض المدى بها من لدن طالب النقض أعلاه بواسطة الأستاذ عتيق بوعزة المحامي ببني ملال والمقبول للترافع أمام المجلس الأعلى.

في شأن وسيلة النقض الأولى المتخذة من الخرق الجوهرى للقانون باعتبار أن القرار المطعون فيه قد خرق إحدى نصوص القانون الموضوعي من خلال الحيثية التي جاء بها وهي: « حيث أن إقدام الأطنان بإغلاق الممر الذى كان يمر فيه المشتكى لا يشكل في حد ذاته ركنا من أركان جنحية الترامي وغنىما يشكل ارتفاع حق المرور القانون عقار على عقار » وهذه الحيثية تشكل إحدى صور خرق القانون الموضوعي نتيجة لسببين هما: الخطأ في التفسير والخطأ في تكييف الواقع موضوع المتابعة، ذلك أنه بالرجوع لمحضر الضابطة القضائية وكذا لشهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم وكذا الوثائق المدى بها من طرف المطالب بالحق المدني ومحضر المعاينة المنجزة من طرف المستشار المقرر فهي تؤكد جميعها الحقائق التالية: أن حيازة المرور ثابتة نتيجة استعماله من طرف المطالب منذ عدة سنوات من أجل الوصول إلى عقار وغنىما قد انتزعت نتيجة لإغلاق المرور مع استعمال العنف تبعا للأحكام الجنحية المدى بها ضمن وثائق الملف ونتيجة لذلك فإن تفسير المحكمة لمقتضيات الفصل 570 من القانون الجنائي كان تفسيرا خاطئا لا ينسجم والتكييف الصحيح للواقع موضوع الملف.

بناء على الفصلين 347 و 352 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إنه بمقتضى الفقرة السابعة من الفصل 347 والفقرة الثانية من الفصل 352 يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلأ وأن نقصان التعلييل يوازي انعدامه.

حيث يتجلى من الاطلاع على مستندات الملف ومن تصريحات القرار المطعون فيه أن الطاعن تقدم بشكایة مفادها أنه يملك قطعة أرضية مجاورة للمشتكي بهم حقا عينيا على هذه الأرض يخول له حق المرور في أرض الغير واستصدر حكما تحت عدد: 72 الصادر بتاريخ 23/2/98 عن المحكمة الابتدائية بالفقيه بن صالح قضى برفع الضرر الحاصل للمدعي من جراء إغلاق الطريق من قبل المدعى عليهم وخرج بأمور الإجراءات بتاريخ 14/07/98 ونفذ الحكم المذكور في ملف التنفيذ عدد: 321/98.

وأنه خلافا لما جاء في القرار المطعون فيه على أساس أن قيام الأطنان بإغلاق الممر الذي منه كان المشتكى يمر إلى عقاره لا يشكل في حد ذاته ركنا من أركان الجريمة موضوع المتابعة وإنما يشكل ارتفاع حق المرور على عقار لفائدة عقار آخر فإن القضاء الجزري يحمي الحيازة في الحق العيني بالارتفاع كما يحمي الحيازة في العقار مما يكون معه القرار قد جاء ناقصا التعلييل ومعرضا للنقض.

وحيث إن طالب النقض هو المطالب بالحق المدني مما يقصر نظر المجلس على المقتضيات المدنية.

من أجله

قضى بنقض القرار المطعون فيه الصادر محكمة الاستئناف ببني ملال بتاريخ 17 دجنبر 1998 في الملف الجنحي عدد: 5378/97 في المقتنيات المدنية وإحالة القضية على نفس المحكمة وهي متركبة من هيئة أخرى رعيا لمصلحة الطرفين ولحسن سير العدالة لتبث فيها من جديد طبقا للقانون وبرد المبرغ المودع لصاحبها والصائر على الخزينة العامة.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادلة بالمجلس الأعلى الكائن بشارع النخيل بحي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من المسادة: محمد العزوzi رئيس غرفة المستشارين: محمد جبران - الطيب معروفي - فاطمة الزهراء عبدالاوي حمو المالكي وبمحضر المحامي العام السيد احمد الحمداوي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة رجاء بنداوود.